

بيان صحفي

هل يمكن لليبرالية الحفاظ على سلامة الأطفال؟

(مترجم)

أبلغت محكمة الاستئناف مدرسة ابتدائية إسلامية في برمنغهام بأن سياستها المتمثلة في فصل الفتيات والفتيان في الصف بعد السنة الدراسية الخامسة غير قانونية.

حكم محكمة الاستئناف، الذي ألغى حكماً سابقاً (بالسماح بالفصل) من قبل المحكمة العليا، إنما يفضح فوضى القانون البريطاني. إن ادعاء القضاة بأن الفتيات والفتيان سيتضررون في تعليمهم إذا انفصلوا عن بعضهم إنما يستند إلى حجج واهية تزيد من فضح ضعف الأساس القضائي ذاته.

كان إجراء شائعاً في بعض المدارس الثانوية في بريطانيا تعليم الفتيات والفتيان بشكل منفصل، حيث إن تركيز التلاميذ وسلوكهم يتحسن عندما لا يصرف انتباههم من قبل الجنس الآخر. والمدارس التي تحقق باستمرار أفضل النتائج في الامتحانات عاما بعد عام هي بأغلبية ساحقة التي تكون من جنس واحد.

ومع ذلك، على الرغم من الادعاءات المتكررة بأن الطريقة العلمانية للحياة الليبرالية تقوم على العلم والمراقبة، فإن قضية الفصل بين الجنسين هي مثال صارخ على حرص النخبة الليبرالية على مجافة الأدلة، إذ إن "القيم" العلمانية البريطانية هي أشد غرابة مما يعترف به في كثير من الأحيان.

لا يمكن للفتيات والفتيان اليوم أن يتحاشوا التشجيع المستمر من قبل وسائل الإعلام ومن محيطهم الاجتماعي من رؤية بعضهم بعضاً من خلال نظرة جاذبية بعضهم لبعض. وهم تحت ضغط يومي شديد للتأكد من قيمتهم الذاتية وفقاً لمدى الرغبة فيهم. وهذه نتيجة طبيعية للحرية المطلقة في مجتمع مبني على قيم مادية، مما يؤدي إلى استغلال الأضعف. هذه القيم الليبرالية تجعل من قيمة الشخص مبنية بالكامل على الفائدة منه في نظر الآخرين. على الرغم من أن دعاة الثورة الجنسية ربما لم يقصدوا ذلك، إلا أن الشباب يشعرون بالضغط لتجربة تلك الحرية في سن أصغر على نحو متزايد، وحسبما خلص إليه القضاة فإن "الدافع غير ذي بال".

ومن المعروف أن الإسلام يفصل بين النساء والرجال، إلا في الأماكن التي يكون فيها الاجتماع ضرورياً، مثل الشوارع والأسواق. ومن المعروف أيضاً أن الفتيات والفتيان يبدأون بشكل طبيعي بالتعرف على بعضهم بعضاً في حوالي السنة العاشرة من العمر.

إن أسلوب الحياة الإسلامي قائم على الإيمان بالله واحد، وهو الله، الذي خلقنا، ودبر أمرنا، وأرسل إلينا رسلاً لإرشادنا إلى حل مشاكلنا بالطريقة التي تلائم فطرتنا، سواء أكانت تلك المشاكل شخصية أم اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية. وعلى النقيض من ذلك، فإن القانون البريطاني ليس له أساس متين، مما يجعله عرضة للحكم الصائب والخطأ وفقاً للمزاج العام المتغير باستمرار، مما يسهل التلاعب به من قبل مجموعة نخبة من السياسيين ورجال الأعمال الأثرياء الذين يسيطرون على وسائل الإعلام.

وبما أن مصالح النخبة على المحك، إضافة إلى رغبتهم الحالية في ضرب المسلمين من جميع النواحي بسبب جراتهم على اقتراح قيم بديلة، والتمسك بالطريقة الإسلامية للحياة، فلا عجب أن يُترك الأطفال عرضة للمعاناة وأن يهتموا بالدفاع عن أنفسهم في وجه القلق وفقدان الثقة بالنفس التي يولدها مجتمع يدفع أفرادَه للاستهلاك.

يحيى نسبت

الممثل الإعلامي لحزب التحرير في بريطانيا